The geostrategic dimensions of relations Of China with the Gulf Cooperation Council countries (GCC) countries and their future prospects

Assistant Professor Dr. Fahd Mezban Khazar
Basrah And Arab Gulf Studies Center
The University of Basrah.

Abstract :

The research aimed to review the relations between China and the GCC countries by monitoring and analyzing, especially their geostrategic and geo-economic dimensions. The relations between the two sides are of great importance imposed by the mutual economic interests, the desire to develop those relations and, more importantly, mutual understanding of their strategic need. The research dealt with the geostrategic dimensions of Sino-Gulf relations by focusing first on the importance of the Gulf region in China's strategy. The second section studied the economic dimension of China's foreign policy towards the GCC countries. The third section addressed China's attitude on the issue of security in the Arabian Gulf, and the fourth section devoted to exploring the future of this relationship from the geopolitical point of view and the international political changes

الأبعاد الجيوستراتيجية لعلاقات الصين بدول مجلس التعاون الخليجي وآفاقها المستقبلية

أ.د.فهد مزبان خزار (*)

مركز دراسات البصرة والخليج العربي/ جامعة البصرة

المستخلص

يهدف البحث إلى استعراض علاقات الصين بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالرصد والتحليل ، لاسيما بإبعادها الجيوستراتيجية والجيواقتصادية . فعلاقات الجانبين تتسم بقدر كبير من الأهمية يفرضها كم المصالح الاقتصادية المتبادلة، والرغبة في تنمية العلاقات وتطويرها ، والأهم من ذلك هو الإدراك المتبادل بالاحتياج الإستراتيجي. يتناول البحث الابعاد الجيوستراتيجية للعلاقات الصينية – الخليجية من خلال التركيز أولاً على بيان أهمية منطقة الخليج العربي في الإستراتيجية الصينية . أما القسم الثاني فيناقش البعد الاقتصادي في سياسة الصين الخارجية إزاء دول مجلس التعاون الخليجي ، أما القسم الثالث فيتطرق إلى الموقف الصيني من مسألة الأمن في الخليج العربي، اما القسم الرابع فخصص لاستشراف مستقبل هذه العلاقة من وجهة النظر الجيوسياسية وفي ضوء المتغيرات السياسية الدولية.

* Email :- fahad.khaZar@yahoo.com

المقدمة :

تحكم علاقات الصين بدول مجلس التعاون الخليجي مصالح مشتركة وعديدة، يأتي في مقدمتها الاقتصاد، فالعلاقات الاقتصادية الخليجية – الصينية علاقات تبادلية وثيقة. وتعد منطقة الخليج العربي مصدر الشريان الحيوي للعالم لتصدير الطاقة (النفط والغاز)، كما تعد الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، ويتوقع ان تكون أكبر سوق للصادرات النفطية الخليجية بحلول عام ٢٠٣٠ . وتعد السوق الصينية أكبر سوق استهلاكي في العالم وما يوفره ذلك من فرص ضخمة أمام الصادرات الخليجية من النفط والبتروكيماويات والأسمدة والألمنيوم. لذلك يدرك كل طرف حاجته إلى الطرف الآخر. كما أن هناك عاملاً مهماً يجمع الطرفين وهو الميراث الإيجابي للعلاقات الصينية – الخليجية والعربية بصورة عامة، فليست هناك (عقدة مُستَعمِر ومُستَعمَر)، بمعنى أنه لم يكن للصين أي مطامع استعمارية في منطقة الخليج العربي ولم يبرز أي خلاف مباشر أو غير مباشر بين الطرفين حول القضايا المشتركة. كما أن هناك موقف الطرفين من القضايا التي تهم الطرف الآخر، فالدول الخليجية تدعم قضية الوحدة الصينية، وعلى الجانب الصيني يبرز دعم الصين للقضايا العربية التي تهم منطقة الخليج ومنها دعم القضية الفلسطينية. يضاف إلى ذلك السياسة الصينية القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وسياسة الانفتاح الاقتصادي المتزن. وتأسيسا" على ما تقدم من معطيات، شهدت العلاقات الخليجية– الصينية بعد مطلع التسعينات من القرن الماضي نمواً متزايداً، خاصة بعد الموقف الصيني من قرارات مجلس الامن الدولي المتعلقة بالعراق بعد دخول قواته دولة الكويت في ٢ أب ١٩٩٠ وحرب الخليج الثانية وما أعقبها من تطورات وصولا" لبدء الحملة العسكرية لإسقاط النظام السياسي في العراق في ٢٠ أذار ٢٠٠٣، إذ خالف الموقف الصيني كل التوقعات وعوضا" عن دعم النظام السياسي في العراق تبنت الصين موقفا" توافقيا" من خلال دعواتها الى تسوية الازمة العراقية الكويتية بالطرق السلمية وأن يستجيب العراق لوساطة الجامعة العربية والوساطة الدولية وان تخرج قواته من دولة الكويت، كذلك خالفت السياسة الصينية مرة

أخرى التوقعات عام ٢٠٠٣ عندما اعلنت تأييدها لمبدأ (شعب العراق يحكم العراق)، وتجنبت في تصريحاتها الرسمية اظهار أي دعم للنظام السابق وإنما اكتفت بدعوة الادارة الأمريكية لوقف اطلاق النار . وتأسيسا" على ما تقدم ،يتضح ان الموقف الصيني من أزمات منطقة الخليج العربي اتسم بالحكمة والتعقل وتغليب المصلحة الاقتصادية وحاولت الحكومة الصينية التوفيق بين أمرين : الاول هو مجاراة السياسة الامريكية للحفاظ على مصالحها وعلاقاتها مع الغرب عموما" والولايات المتحدة خصوصا" ، وضمان ديمومة مصالحها الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي. والأمر الثاني هو محاولة الصين التأكيد على استقلالية السياسة الخارجية الصينية من خلال امتناعها عن التصويت على بعض القرارات في مجلس الامن الدولي .

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من أهمية منطقة الخليج العربي بشكل عام، و دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص من الناحية الإستراتيجية والجيو اقتصادية ، لما لهذا الموقع من أهمية في استراتيجيات القوى العالمية ، لاسيما القوى الصاعدة كالصين ، لما تملكه من موارد طبيعية وفي مقدمتها النفط الخام والغاز الطبيعي اللذان يعدان الشريان الحيوي للطاقة في العالم . إذ يقدر احتياطي منطقة الخليج العربي من النفط الخام والغاز الطبيعي عام ٢٠١٦ ما نسبته (٦٢،٤ %) ، و(٤٠،٢ %)من اجمالي الاحتياطي العالمي على التوالي، في حين شكل انتاج المنطقة من النفط الخام والغاز الطبيعـــي ما نسبته (٣٣،٥ %)، و(١٨،١ %) من اجمالي الاحتياطي العالمي خلال العام نفسه .

كذلك تكمن أهمية البحث في أن الصين تعد واحدة من القوى الصاعدة ، لذا فأن أمن الطاقة يشكل لها مسألة بالغة الأهمية، خاصة مع تزايد حاجاتها من النفط الخام لضمان ديمومة نموها الاقتصادي وهو ما جعل السياسة الخارجية الصينية تهتم بمسألة ضمان أمنها امن الطاقة ، مما يحتم عليها ضرورة التوجه بسياستها الخارجية إلى تبني استراتيجيات من

شأنها أن تخلق لها علاقات مع دول غنية بموارد الطاقة لتتمكن من ضمان إمداداتها من الطاقة ، وفي مقدمتها منطقة الخليج العربي .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على أهمية منطقة الخليج العربي في الإستراتيجية الصينية ، من خلال التركيز على البعد الاقتصادي في علاقات الصين بدول مجلس التعاون الخليجي ، وهل لدى الصين إستراتيجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي تعكس حجم وأهمية المصالح المشتركة بين الجانبين أم أن رؤية الصين لدول المجلس هي جزء من رؤيتها للأمن الإقليمي عموما" ؟ ، فضلا عن التعرف على موقف الصين من مسألة الأمن في الخليج العربي ، وكيف توازن الصين علاقتها مع كل من إيران ودول مجلس التعاون الخليجي؟ وأخيرا" يحاول إن يضع البحث رؤية استشرافية لمستقبل هذه العلاقات في ضوء المعطيات الجيواقتصادية والجيوستراتيجية .

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضيتين أساسيتين ، مفادهما :

– إن لمنطقة الخليج العربي أهمية إستراتيجية للصين، فالاستمرار في تدفق النفط الخليجي إليها والى العالم هو مصدر لتحقيق النمو الاقتصادي للجانبين معا" .

– إن الموقف الصيني من مسألة أمن الخليج العربي لم يخرج عن إطار سياسته الخارجية الهادفة لخدمة مصالحها الاقتصادية قبل كل شيء ، ولحاجتها لمزيد من الطاقة ولعدم قدرتها على توفير موارد الطاقة من الداخل.

ولإثبات صحة الفرضيتين سنحاول الإجابة على التساؤلات الآتية:ما أهمية منطقة الخليج العربي في الإستراتيجية الصينية ؟ وما المنطلقات الاقتصادية في سياسة الصين الخارجية إزاء دول مجلس التعاون الخليجي ؟ ، وما موقف وتأثير السياسة الصينية في معادلة أمن الخليج العربي ؟ ، وأخيرا" ما الآفاق المستقبلية لعلاقات الطرفين في ضوء معطيات الواقع ومتغيرات البيئة السياسية الإقليمية والدولية ؟

أولا" : أهمية منطقة الخليج العربي في الاستراتيجية الصينية :

تتمتع منطقة الخليج العربي بعدد من الخصائص الجيوستراتيجية والجيواقتصادية المهمة التي جعلها تكتسب أهمية فائقة في تخطيط واستراتيجيات القوى العالمية الكبرى والقوى الصاعدة ، فهي بموقعها الاستراتيجي وامتدادها الجغرافي تمتلك مساحات تختزن في باطنها ثروات وموارد طبيعية بكميات هائلة لاسيما النفط الخام والغاز الطبيعي الذي يعد العصب الرئيس للتطور الصناعي والتكنولوجي العالمي ، هذا فضلا" عن ميزة الامتداد الجغرافي لسواحلها الطويلة على البحار، أكسبتها بعداً جوهرياً جعلها تشكل محوراً رئيسا" من محاور الاستراتيجية الدولية في جوانبها السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية. يضاف إلى ذلك نظامها السياسي والقانوني القائم على أساس نظام حكم وراثي لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي ، مما أدى دوراً بارزاً في استقرار النظام الاقتصادي الدولي .

وتأسيسا" على ما تقدم ، تكتسب منطقة الخليج العربي أهمية كبيرة في الاستراتيجية الصينية الجديدة ، ففي عام ٢٠١٣ طرح الرئيس الصيني شي جينبينغ (Xi Jinping) في كازاخستان، استراتيجية (الحزام والطريق) ، أو (حزام واحد ، طريق واحد) " One Belt, One Road " ، كاستراتيجية عالمية جديدة للصين خلال زيارته دول آسيا الوسطى، التي تركز على إحياء التحالفات الاقتصادية والاستراتيجية مع دول(طريق الحرير)،[١] والاندماج مع الأراضي الأوروبية الآسيوية من خلال شبكة واسعة من ممرات النقل وخطوط أنابيب الطاقة والاتصالات و البنى التحتية. نطاقها الجغرافي كبير جدا، تغطي حوالي (٦٥) دولة، (٤,٤) مليار شخص أو(٦٢٪) من سكان العالم ، و (٣٠ ٪) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. يتكون من طريق برية يسمى"الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" ربط الصين ووسط آسيا ومنطقة الخليج والشرق الأوسط وروسيا وأوروبا وطريق بحري يعرف باسم "طريق الحرير البحري" التي تبدأ من الموانئ الصينية وصولا" إلى جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وشرق إفريقيا، وبعد ذلك يستمر إلى الخليج والشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط [٢].

تهدف الاستراتيجية إلى محاولة إحياء طريقي الحرير البحري (الحزام) والبري (الطريق) اللذين كانا يربطان الصين بالعالم قبل ثلاثة آلاف عام، ويتم من خلالهما تبادل السلع والمنتجات كالحرير والعطور والبخور والتوابل والعاج والأحجار الكريمة وغيرها، وكذلك تبادل الثقافات والعلوم . وتقوم المبادرة على مبادئ وميثاق الامم المتحدة والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي كالاحترام المتبادل للسيادة الوطنية، وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمنفعة المتبادلة [٣].

استراتيجية الحزام والطريق هي الدعامة الأساسية للسياسة الخارجية للصين في عهد (شي جينبينغ)، ومن المرجح أن تستمر في تشكيل العلاقات الدولية للصين في العقود المقبلة. يؤكد القادة الصينيون على أن هذه الاستراتيجية ترتكز على تطوير الاتصال من خلال التعاون الشامل ، بدلاً من استراتيجية موجهة ضد دولة أو مجموعة أخرى من الدول.استخدم وزير الخارجية الصيني وانغ يي (Wang Yi) استعارة موسيقية للتأكيد على الاختلاف ، قائلاً: " المبادرات ليست منفردة في الصين ، بل هي سيمفونية تقوم بها جميع الدول ذات الصلة"[٤].

وتكتسب منطقة الخليج مكانة بارزة في استراتيجية (الحزام والطريق) الصينية ، بحكم أن الطاقة تشكل الحجر الاساس في هذه الاستراتيجية ، والتي تم طرحها بمعادلة تعاون سميت بمعادلة (١+٢+٣) ، بسبب أن الطاقة هي المحور الرئيس للتعاون، بالاعتماد على جناحي الاستثمارات والبنية التحتية، والتعاون في ثلاث مجالات ذات تكنولوجيا متطورة وهي الطاقة النووية، الفضاء والأقمار الصناعية، ومجال الطاقة المتجددة، وهو المدخل لمشروع الصين الأكبر الذي يمثل السيطرة على اليابسة والممرات المائية الذي يمتد من الصين حتى قلب أوروبا[٥].

وعليه ,تعتبر الصين منطقة الخليج شريكا" حاسما" في استراتيجية(الحزام والطريق)OBOR. ففي حفل افتتاح منتدى التعاون الصيني العربي السادس في يونيو/حزيران٢٠١٤ ،أعرب الرئيس شي جينبينغ(Xi Jinping) عن أن الصين ودول

مجلس التعاون الخليجي تتمتعان بالتفاهم والصداقة المتبادلين منذ طريق الحرير القديم، وهما شريكان طبيعيان في بناء وتجسيد استراتيجية (حزام واحد ، طريق واحد) " One Belt, One Road " بشكل مشترك. وفي خطابه ، اقترح الرئيس (شي) أن يلتزم الجانبان بمبدأ المناقشة ، والبناء المشترك ، والتعاون لبناء تجمع يقوم على المصالح المشتركة والمصير المشترك(٦).

تم إعداد هذه المبادرات والمزيد في تقرير نشرته الحكومة الصينية في مارس/ أذار٢٠١٥، تحت مسمى: "الرؤية والإجراءات حول بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير المشترك وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين". تصف هذه الورقة خططًا لكيفية ربط الحزام بالصين والخليج العربي والبحر المتوسط عبر آسيا الوسطى وغرب آسيا ، وكيف سيربط الطريق الصين مع أوروبا عبر بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي(٧). وهذا يعني أن الشرق الأوسط لاسيما الخليج العربي سيكون بمثابة محور للطريقين، مما يؤدي إلى العديد من المزايا الاقتصادية المضافة.

ثانيا": البعد الاقتصادي في سياسة الصين الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي :

تبنت الصين منهجا" جديدا" يرتكز على الدبلوماسية في مصلحة الاقتصاد عوضاً عن المنهج السابق الذي كان يتمحور حول الاقتصاد في خدمة الدبلوماسية . وعليه ، فإن الصين تريد تحقيق المصلحة المشتركة مع دول مجلس التعاون الخليجي ، تحت شعار نحقق التنمية معا"(٨).

سنتطرق في هذه الفقرة الى العامل الاقتصادي بوصفه أحد العوامل الفاعلة في التوجه الصيني نحو دول مجلس التعاون الخليجي، ويمكننا أن نحدد الأهمية الاقتصادية لدول المجلس بالنسبة للصين في ثلاثة جوانب رئيسة ، هي :

١ – النفط ودوره في علاقات الصين بدول مجلس التعاون الخليجي :

تعد منطقة الخليج بعد اكتشاف النفط الخام الشريان الأكبر لتدفقه، إنتاجاً وتسويقاً واحتياطياً. وتزداد تلك الأهمية عندما نستحضر الحقيقة القائلة إن النفط لم يعد سلعة تجارية

تحقق من استثمارها عائدات كبيرة فحسب، بل أصبح قضية استراتيجية كبرى تتصل اتصالاً مباشراً ووثيقاً بعجلة الصراع الدولي، كما يؤثر بدرجة عالية من الخطورة بمصير العالم. فمنطقة الخليج هي مركز الثقل النفطي العالمي إنتاجاً واحتياطياً وثروة. فقد بلغ إنتاجها عام ٢٠١٦ حوالي (٢٦٤٧٣,٥) الف برميل يومياً ، يشكل نسبة (٣٣,٥ %) من اجمالي الانتاج العالمي من النفط الخام ، ساهمت دول مجلس التعاون الخليجي بالنصيب الاكبر منه ، إذ بلغ انتاجها خلال العام نفسه (١٨٢٥١,٥) الف برميل يوميا" ، مشكلا" نسبة (٦٨,٩ %) من اجمالي انتاج منطقة الخليج العربي ، ونسبة (٢٣,١ %) من اجمالي الانتاج العالمي. (جدول ١) وبلغ الاحتياطي النفطي في منطقة الخليج حوالي (٧٩٧,٩٩) مليار برميل عام ٢٠١٦ أي ما يعادل (٦٢,٤ %) من مجمل الاحتياطي العالمي للنفط الخام البالغ (١٢٧٨,٢) مليار برميل، استحوذت دول مجلس التعاون الخليجي على النصيب الاكبر منه ، وبما يعادل (٦٢,٢ %) من اجمالي احتياطي منطقة الخليج العربي ، ونسبة (٣٨,٨ %) من اجمالي الاحتياطي العالمي عام ٢٠١٦. (جدول ٢) وتبلغ عوائده المالية (١٧,٦٥) تريليون دولار إذا احتسبنا أسعار عام ٢٠١٥ الثابتة. وعلى سبيل المقارنة ، فقد بلغ إجمالي حجم الناتج المحلي السنوي لعام ٢٠١٥ في المملكة المتحدة (٢,٩) تريليون دولار سنوياً، وفي اليابان (٤) تريليون دولار، وفي الصين (١١) تريليون دولار، وفي الولايات المتحدة (١٨) تريليون دولار سنوياً [٩].

ليس هذا فحسب ، بل تمتلك منطقة الخليج العربي أيضا" كميات ضخمة من احتياطات الغاز الطبيعي المؤكد تقدر بحوالي (٧٨٧٥٢) مليار متر مكعب عام ٢٠١٦ ، تشكل نسبة (٤٠,٢ %) من اجمالي الاحتياطي العالمي ،استحوذت دول مجلس التعاون الخليجي على النصيب الاكبر منه ،إذ بلغ احتياطيها المؤكد (٤١٥٥٩) مليار متر مكعب، أو ما يعادل(٥٢,٨ %)من إجمالي احتياطي منطقة الخليج، و نسبة (٢١,٢ %) من أجمالي الاحتياطي العالمي.(جدول١) في حين بلغ انتاج منطقة الخليج من الغاز الطبيعي المسوق (٦٦٤٥١٦)مليون متر مكعب سنويا"عام٢٠١٦، شكل نسبة(١٨,١ %)من إجمالي الانتاج

العالمي، كان نصيب دول مجلس التعاون الخليجي منه(٦٤,٣%)، أو ما يعادل(١١,٦ %) من إجمالي الانتاج العالمي. (جدول ٢)

من هنا فقد أصبحت منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق في الاستراتيجيات الدولية ومن ثم أضحت محوراً للصراع الدولي ومسرحاً لتصارع القوى العالمية على مناطق النفوذ بسبب ما تتمتع به من قيمة استراتيجية واقتصادية متميزة وبالصورة التي تجعلها ركيزة من الركائز المؤدية للهيمنة على هذا الإقليم، فقد كان لتلك المنطقة نصيبها في الاستقطاب الدولي للقوى الكبرى للهيمنة عليها في ظل خصائصها الذاتية والموضوعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن ذلك لم يمنع قوى أخرى صاعدة من محاولة إيجاد فرصة للدخول إليها عبر الاستثمار الاقتصادي من قبيل جمهورية الصين الشعبية، إذ تنظر الصين إلى منطقة الخليج العربي باعتبارها مصدراً مهماً للطاقة حاضراً ومستقبلاً، لذلك سعت ولم تزل إلى توطيد علاقاتها مع معظم دول مجلس التعاون الخليج ، وذلك ببحث العديد من المشاريع الاستثمارية في مجالات الطاقة والبنية التحتية، إذ تهدف الصين إلى بناء قاعدة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية تمكنها من خوض تجربة المنافسة في السوق العالمية.

وعلى اعتبار أن الصين تعد واحدة من القوى الصاعدة فإن أمن الطاقة يشكل لها مسألة بالغة الأهمية، خاصة مع تزايد حاجاتها من النفط الخام بشكل مستمر، في ظل التطور الذي يبلغه الاقتصاد الصيني وهو ما يجعل الصين مستهلكا" رئيسا" للنفط بشكل خاص في العالم ، الأمر الذي جعل السياسة الخارجية الصينية تهتم بمسألة ضمان أمنها امن الطاقة ، رغم أنها تحتوي على احتياطات كبيرة من موارد الطاقة التي تنتجها ذاتيا لكن بسبب تزايد طلبها بشكل مستمر لم تعد تلك الموارد تغطي حاجاتها ، و قد تحتم عليها ضرورة التوجه بسياستها الخارجية إلى تبني استراتيجيات من شأنها أن تخلق لها علاقات مع دول مختلفة تكون بالدرجة الأولى غنية

جدول (١) احتياطي دول مجلس التعاون الخليجي من النفط الخام والغاز الطبيعي ونسبته (%) من احتياطيات منطقة الخليج العربي والعالم لعام ٢٠١٦

الدول	الاحتياطي النفطي (مليار برميل عند نهاية السنة)	احتياطي الغاز الطبيعي (مليار مترمكعب عند نهاية السنة)
الإمارات	٩٧,٨٠	٦٠٩١
البحرين	٠,١٢	٩٢
السعودية	٢٦٦,٤٦	٨٥٨٨
قطر	٢٥,٢٤	٢٤٢٩٩
الكويت	١٠١,٥٠	١٧٨٤
عمان	٥,٣٧	٧٠٥
إجمالي دول المجلس	٤٩٦,٤٩	٤١٥٥٩
العراق	١٤٣,١٠	٣٦٩٤
إيران	١٥٨,٤٠	٣٣٤٩٩
إجمالي منطقة الخليج	٧٩٧,٩٩	٧٨٧٥٢
إجمالي العالم	١٢٧٨,٢	١٩٥٨٩٢
نسبة دول المجلس من إجمالي منطقة الخليج	% ٦٢,٢	% ٥٢,٨
نسبة دول المجلس من إجمالي العالم	% ٣٨,٨	% ٢١,٢

المصدر :صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٧،أبو ظبي،٢٠١٧، ملحق(1l5)، ص٣٣٢. وملحق(2l5)، ص٣٣٣.

جدول (٢) إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي من النفط الخام والغاز الطبيعي ونسبته (%) من إجمالي إنتاج منطقة الخليج العربي والعالم لعام ٢٠١٦

الدول	إنتاج النفط الخام (ألف برميل / يوم)	إنتاج الغاز الطبيعي (مليون متر مكعب/ سنة)
الإمارات	٣٠٧٥,٠	٦١٠٨٤
البحرين	٢٠٠,٢	٢٢٣٥١
السعودية	١٠٤٥٩,٠	١١٠٨٦٠
قطر	٦٥٥,٠	١٨٢٨٣٠
الكويت	٢٩٥٤,٣	١٧٢٩١
عمان	٩٠٨,٠	٣٢٧٧٩
إجمالي دول مجلس التعاون الخليجي	١٨٢٥١,٥	٤٢٧١٩٥
العراق	٤٦٣٠,٠	١٠٤١٦
إيران	٣٥٩٢,٠	٢٢٦٩٠٥
إجمالي منطقة الخليج العربي	٢٦٤٧٣,٥	٦٦٤٥١٦
إجمالي العالم	٧٨٩٢٤,٩	٣٦٧٤٤٧٠
نسبة دول المجلس من إجمالي منطقة الخليج العربي	% ٦٨,٩	% ٦٤,٣
نسبة دول المجلس من إجمالي العالم	% ٢٣,١	% ١١,٦

المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٧ ، أبو ظبي ، ٢٠١٧ ، ملحق (3l5) ، ص٣٣٤ . و ملحق (4l5)، ص ٣٣٥ .

بموارد الطاقة لتتمكن من ضمان امدادتها من الطاقة ، و بما أن منطقة الخليج العربي تعد منطقة غنية بموارد الطاقة فإن الصين وضعتها ضمن أهم أولوياتها ، لذا ترتب السياسة الخارجية الصينية أولوياتها في منطقة الشرق الأوسط انطلاقا من سعيها لتحقيق امن الطاقة .

تقوم الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة حسب الخطة الخماسية العاشرة (٢٠٠١-٢٠٠٥) على (ضمان و تأمين مصادر الطاقة من الداخل و الخارج، بما يضمن استمرار النموّ الاقتصادي و التحديث في الصين) ، ليس هذا فحسب ، بل تعد القيادة الصينية أن أمن النفط لم يعد مهما فقط للحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي المستمر في البلاد بل أصبح يلعب دورا" مهما في تعزيز الأمن القومي الصيني، ما دفع مجلس الدولة إلى إنشاء ما يعرف الهيئة الوطنية العليا للطاقة (National Leading Energy Group) عام ٢٠٠٥ برئاسة رئيس الوزراء السابق وين جيابو (Wen Jiabao) للأشراف الكامل على السياسة النفطية الصينية وتوجيه عمل الشركات النفطية الحكومية [١٠].

وفي هذا السياق، يمكن افتراض أن الطاقة وأمنها سيكونان حاكمين في تحديد سياسة الصين الخارجية ازاء منطقة الخليج العربي ، والدافع الرئيس باتجاه تعزيز علاقاتها بدول مجلس التعاون الخليجي لا سيما في ظل التنافس المحموم بين كبرى الدول المستهلكة للنفط لتأمين وارداتها من هذه السلعة الاستراتيجية. في المقابل، تعي دول مجلس التعاون الخليجي أن الصين تعد السوق المستقبلي الأكبر لمنتجاتها من النفط ومشتقاته خاصة في إطار سعي الولايات المتحدة إلى تقليص الاعتماد على نفط الخليج .

واستطاعت الصين في عام ٢٠٠٨ تجاوز اليابان في مرتبة ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة إلى جانب كونها سابقاً ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم. وفي عام ٢٠٠٩، تجاوزت الصين الولايات المتحدة في مجال استهلاك الطاقة، لتصبح أكبر مستهلك للطاقة في العالم،[١١]. وهي المرة الأولى التي تستطيع فيها أية دولة تجاوز الولايات المتحدة في هذا المجال منذ حوالي قرن من الزمان .

وفي عام ٢٠١٤،وصلت واردات الصين من النفط الخام إلى (٦,١) مليون برميل للنفط يومياً، وهو ما يعني أنها اضطرت للمرة الأولى في تاريخها إلى استيراد أكثر من(٥٧%) من حاجاتها من النفط من الخارج بالتوازي مع انخفاض إنتاجها المحلي (٤,٦) مليون برميل يوميا" قياسا" بتعاظم استهلاكها(١٠,٧) مليون برميل يوميا" . ورغم الجهود الحثيثة والاستثمارات الكبيرة لزيادة الإنتاج المحلي فأن التوقعات المستقبلية تشير إلى ارتفاع نسبة وارداتها النفطية من الخارج لتصل إلى (٦١,١ %)عام ٢٠٢٠، والى (٦٧,٥ %) عام ٢٠٣٠، والى ما يقارب (٧١,٥ %)عام ٢٠٤٠. جدول (٣) ،وشكل (١). هذه المعطيات تعني أن اعتماد الصين على نفط الخليج سيزداد مستقبلاً وما يصاحبه ذلك من تنمية وتطوير للعلاقات بين الجانبين على كافة الصعد لاسيما الاقتصادية منها، ويتعزز ذلك الرأي إذا ما علمنا أن الصين تعتمد استراتيجية للبحث عن النفط في الخارج(The Go Out Strategy)على المزاوجة بين الاستثمار المالي وزيادة الترابط الاقتصادي مع الدول النفطية على اعتبار أن من شأن ذلك التمهيد لتمتين الروابط الاقتصادية والعلاقات السياسية بما يسمح بضمان تدفق إمدادات النفط إليها[١٢].

جدول (٣)

انتاج الصين واستهلاكها ووارداتها من النفط الخام للأعوام

(٢٠١٤ ، ٢٠٢٠ ، ٢٠٣٠ ، و ٢٠٤٠) (مليون برميل / يوم)

السنة	إنتاج الصين من النفط الخام	استهلاك الصين من النفط الخام	واردات الصين من النفط الخام	النسبة (%) لواردات الصين من النفط الخام
٢٠١٤	٤,٦	١٠,٧	٦,١	% ٥٧
٢٠٢٠	٥,١	١٣,١	٨	% ٦١,١
٢٠٣٠	٥,٥	١٦,٩	١١,٤	% ٦٧,٥
٢٠٤٠	٥,٧	٢٠,٠	١٤,٣	% ٧١,٥

Jonathan Fulton , China's Relations with the Arab Gulf Monarchies: Three Case Studies , Thesis submitted for the degree of Doctor of philosophy at the University of Leicester , 2016 , p.110 .

https://lra.le.ac.uk/bitstream/2381/39179/1/2016fultonjdphd.pdf

شكل (١) النسبة المئوية (%) لواردات الصين من النفط الخام للأعوام (٢٠١٤ ، ٢٠٢٠ ، ٢٠٣٠ ، و٢٠٤٠)

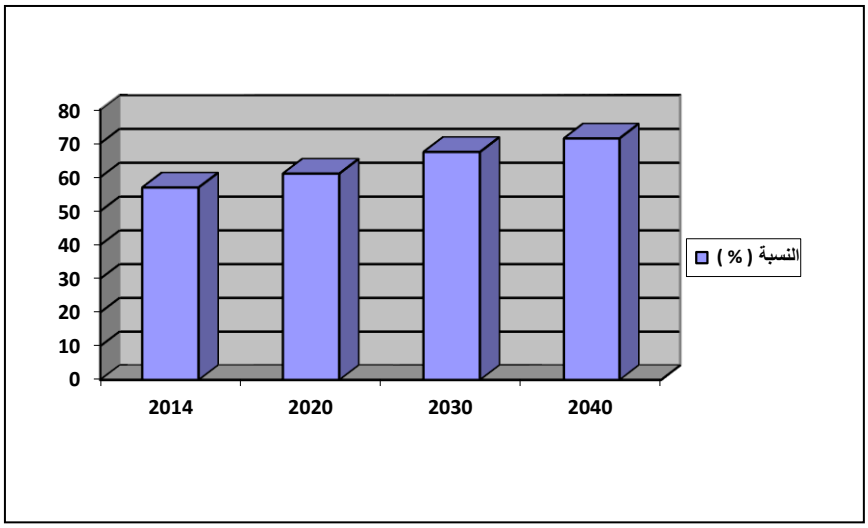

المصدر: جدول (٣) .

٢- التبادل التجاري بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي :

وإذا كان البعد الاقتصادي الخليجي – الصيني أهم ركائز منظومة العلاقات بين الجانبين فإن التبادل التجاري يعد أهم محاور هذا التعاون، حيث يلاحظ وجود زيادة مستمرة في حجم المبادلات التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين وإن كانت متذبذبة أحياناً فإن ذلك يرجع إلى التقلبات التي تشهدها أسعار النفط بوصفه المكون الرئيس للصادرات الخليجية، فقد بلغ حجم المبادلات التجارية بين الطرفين (٥) مليار دولار عام ١٩٩٥ ارتفع إلى (١٠,١٢) مليار دولار عام ٢٠٠٠ ، إلى أن وصل في عام ٢٠٠٥ إلى(٢٠) مليار دولار، (١٣) وزاد هذا الرقم إلى أن وصل إلى أكثر من (٩٢) مليار دولار عام ٢٠١٠. (١٤) والى (١٥٦,٧) مليار دولار عام ٢٠١٥ [١٥].

وتوقع التقرير الصادر عن وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونومست بالتعاون مع شركة فالكون، الذي يحمل عنوان(تجارة دول مجلس التعاون الخليجي وتدفقاتها الاستثمارية)، GCC Trade and Investment Flows أن تصبح الصين أكبر الأسواق التصديرية لدول مجلس التعاون الخليجي بحلول عام ٢٠٢٠، بقيمة صادرات تبلغ (١٣٥) مليار دولار وواردات تصل إلى (١٦٠) مليارا"، ليبلغ حجم التبادل التجاري بين الصين ودول مجلس التعاون نحو (٢٩٥) مليار دولار عام ٢٠٢٠[١٦].

بلغ إجمالي قيمة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي الى الصين (١٠٠,٥٨٧) مليون دولار عام ٢٠١٥، شكلت نسبة (١١,٧ %) من اجمالي قيمة صادرات دول المجلس للأسواق العالمية خلال العام نفسه ، استحوذت السعودية على النصيب الاكبر منها (٤٢,٨٤٨) مليون دولار، او ما يعادل (٤٢,٦%) من اجمالي قيمة صادرات دول المجلس الى الصين. تليها سلطنة عمان بنسبة (٢٢,٨ %)، والامارات العربية المتحدة(١٤,٩ %) ، وقطر(٩,٤ %)، والكويت (٩,٣ %)، واخيرا" البحرين بنسبة (١%). جدول (٤)، وشكل(٢) . وكانت أهم خمس سلع خليجية مصدرة الى الصين ، الوقود ومشتقاتها ، منتجات كيمياوية وعضوية ، لدائن اصطناعية ، السيارات والعربات ، والومنيوم ومصنوعاته .

وقد بلغ اجمالي قيمة الواردات الخليجية من الصين خلال عام ٢٠١٥ نحو (٥٦,٠٧٨) مليون دولار ، مثلت نسبة (١١,٨ %) من اجمالي واردات دول المجلس من العالم. استحوذت السعودية والامارات على النصيب الاكبر منها (٤١,٤ %) و (٣٩,٥ %) على التوالي ، تلتهما الكويت (٨ %) ، وقطر (٥,٧ %) ، والبحرين (٢,٩ %)، و أخيرا" سلطنة عمان بنسبة (٢,٥ %) . وكانت اهم واردات دول المجلس من الصين ، الآلات والاجهزة الكهربائية والالكترونية، الاجهزة الالية ، مصنوعات حديدية، حديد وصلب وفولاذ، والاثاث والمصابيح الكهربائية .

جدول (٤)

حجم لتبادل التجاري بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠١٥
(مليون دولار)

الدولة	صادرات الصين الى دول المجلس	واردات الصين من دول المجلس
الامارات	٢٢,١٥٠	١٤,٩٧٢
البحرين	١,٦٢٢	١,٠٠٣
السعودية	٢٣,٢٣٢	٤٢,٨٤٨
عمان	١,٤٠٦	٢٢,٨٩٦
قطر	٣,٢١٢	٩,٤٨٩
الكويت	٤,٤٥٦	٩,٣٧٩
المجموع	٥٦,٠٧٨	١٠٠,٥٨٧

المصدر : المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، تقـــرير التبادل التجـــاري بين دول مجلس التعاون وجمهورية الصين الشعبية ، مارس ٢٠١٦ ، ص٦ .

شكل (٢) صادرات وواردات الصين من والى دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠١٥ (مليون دولار)

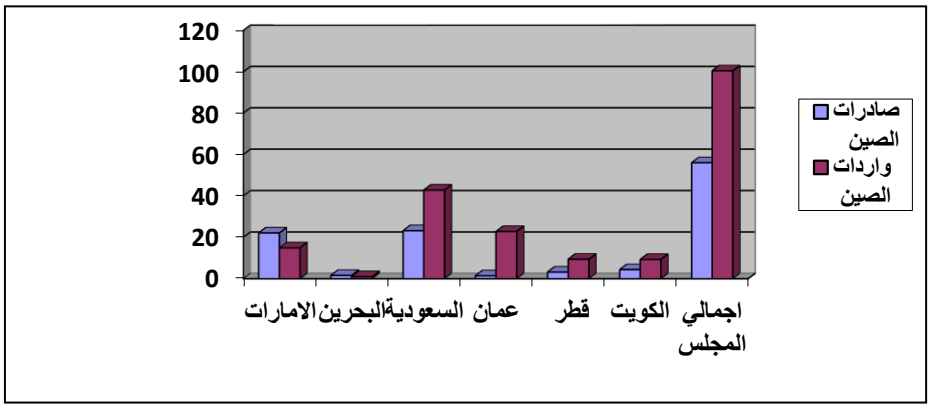

المصدر : جدول (٤) .

٣- الاستثمارات المشتركة :

تجسد البعد الآخر في العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول الخليج العربية بتزايد حجم الاستثمارات الصينية في الأسواق الخليجية والاستثمارات الخليجية في السوق الصينية، وعكس تزايد هذه الاستثمارات تنامي العلاقات الاقتصادية بين الجانبين وتحفيز إنشاء مجالات أخرى يجري على أساسها التبادل والتنسيق الاقتصادي، حيث دخلت الاستثمارات الصينية في مجال التعدين والنفط والصناعات الكيماوية، وتطوير مشروع استخراج الفوسفات في السعودية على سبيل المثال من لدن شركات صينية، وكذلك البدء بمشاريع تطوير الطاقة البديلة مثل الطاقة الشمسية.

وطبقاً للبيانات التي وردت في تقارير معهد (أمريكان إنتر برايز)، فقد بلغت استثمارات الصيـن خلال المدة ٢٠٠٥- ٢٠١٧ ما يقارب (١،٥) تريليون دولار، ويتركز أكثـر من (٦٢%) منها في الدول التي تطل على طريق الحرير البحري (أفريقيا، الشرق الأوسط ومنطقة الخليج ، دول جنوب آسيا المطلة على البحر، دول الآسيان، وأوروبا) ومعظمها

قريب من ثلاثة مضائق تعدها بكين استراتيجية لمصالحا الحيوية هي ؛ مضيق ملقا ومضيق هرمز ومضيق باب المندب مرورا" بقناة السويس(١٧).

وتكتسب دول مجلس التعاون الخليجي أهمية كبيرة في الخطط الاستثمارية الصينية نظرا" لكون أسواقها جذابة للشركات الصينية ، خصوصًا فيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية، وتصدير السلع الاستهلاكية نتيجة ارتفاع معدلات الدخل الفردي التي تعد من بين الأعلى عالميا". وهنا، يمكن القول: إن دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة تعد من بين الاقتصادات الكبرى في العالم (تقديرات الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١،٤ تريليون دولار في عام ٢٠١٦)، في حين تمثل السعودية من ضمن أكبر اقتصادات منطقة الخليج والشرق الأوسط، وهي عضو في "مجموعة العشرين G20 (١٨).

وتأسيسا" على ما تقدم ، بلغ إجمالي التدفقات الرأسمالية بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين حوالي ٣٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ ،(١٩) . تتصدر السعودية دول مجلس التعاون في الشراكة مع الصين، حيث بلغ حجم الاستثمارات الصينية في المملكة (٩٣١٩) مليون دولار ، أي ما نسبته (٥،٥ %) من اجمالي الاستثمارات الاجنبية في المملكة . وتوزع الاستثمارات الصينية في المملكة على النحو التالي : ١ – التعدين واستخراج البترول وخدمات الغاز (٥٦٣) مليون دولار. ٢ – الصناعة (٦٩٨) مليون دولار.٣ – المقاولات (٧٤٠١) مليون دولار. ٤ – النقل والتخزين والاتصالات (٧٩) مليون دولار. ٥ – التعليم والتدريب (٢٢٧) مليون دولار. ٦ – نشاطات أخرى (٣٥١) مليون دولار(٢٠).

وبلغ حجم الاستثمارات السعودية في الصين (١٢،٥٥) مليار دولار ، ويتزعم المشاريع الصناعية السعودية بالصين عملاقا النفط أرامكو والبتروكيماويات سابك وسعيهما الدؤوب لترسيخ تواجدهما في الصين بكل قوة ومنافسة لاستحواذ أكبر الحصص التسويقية من خلال تصعيد حجم استثماراتهما وتوسعة مشاريعهما القائمة . فقد بلغ إجمالي استثمارات شركتي ارامكو وسابك لوحدهما ما يعادل (٦،٧) مليار دولار حيث تضخ ارامكو وشركاؤها ما يقارب خمسة مليارات دولار في مشروع فوجيان المشترك للتكرير وإنتاج المواد البتروكيميائية وتسويق

الوقود فيما تضخ سابك وشريكها الصيني (١،٧) مليار دولار في مشروع سابك ساينوبيك البتروكيماوي في تيانجين بالصين. هذا فضلاً عن اندفاع العديد من المستثمرين السعوديين الآخرين الذين نجحوا في التمركز في الأسواق الصينية من خلال تشييد صناعات سعودية صينية مشتركة متعددة مختلفة بلغ عددها (٦٠) مشروعاً عام ٢٠٠٧م بلغت استثماراتها (٥،٨٥) مليارات دولار ،[٢١] وذلك سعياً للاستفادة من المزايا المتعددة التي سوف يجنيها المستثمرون السعوديون المتمركزون بالصين وأهمها قربهم من المئات من عملائهم مما يساهم في خفض تكاليف الشحن والتسويق من المملكة إلى الصين التي تعد أكبر مستهلك للبتروكيماويات في العالم خاصة وأن الأسواق الصينية سوف تمتص كامل الطاقات الإنتاجية للمشاريع السعودية هناك دون أدنى حاجة للتصدير نتيجة لضخامة الطلب وفقاً لضخامة التعداد السكاني ورقعة المساحة مما يكفل سبل نجاح المشاريع السعودية هناك.

تأتي الامارات العربية المتحدة بالمركز الثاني بعد السعودية في حجم الاستثمارات المشتركة مع الصين ، فقد أعلن رئيس (مجلس الأعمال الصيني في الإمارات) هوانغ يانغ زانغ، أن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الصين إلى الإمارات بلغت (٩،١) مليار دولار نهاية عام ٢٠١٧، بما في ذلك الاستثمارات في قطاع النفط والغاز والبنية التحتية والمالية والبناء والاتصالات والتجارة وغيرها[٢٢]. في حين بلغ حجم الاستثمارات الإماراتية في الصين حوالي (٢،٣) مليار دولار، وهناك (٦٥٠) مشروعاً للشركات الإماراتية تعمل بالصين في مختلف القطاعات الاقتصادية، خلال عام ٢٠١٦ [٢٣].

كما شهد التعاون الاستثماري بين الصين وقطر تطورا ملحوظا، حيث بلغ حجم الاستثمار الصيني المباشر في قطر حوالي (٤٠٣) مليون دولار حتى عام ٢٠١٦، بينما اتفقت الدولتان على تخصيص صندوق للاستثمار بمبلغ (١٠) مليارات دولار[٢٤]. وفيما يخص الاستثمارات القطرية في الصين تعد من الاستثمارات الفعالة ذات الطبيعة التنموية حيث ان دولة قطر متمثلة في جهاز قطر للاستثمار من المساهمين في بنك التنمية الزراعية

الصيني بنسبة (١٣%) بقيمة استثمار تبلغ (١،٧) مليار دولار ، ويعد البنك من أهم البنوك الصينية في الوقت الراهن[٢٥].

اما الكويت فلديها استثمارات في الصين تتجاوز قيمتها (٣) مليار دولار، بينما بلغ حجم الاستثمارات الصينية في الكويت (٧٥٠) مليون دولار في عام ٢٠١٧، وتركز معظمها في الشركات النفطية[٢٦]. وفي البحرين بلغ حجم الاستثمارات الصينية (٨٦٠) مليون دولار ، أما بشأن الاستثمارات البحرينية في الصين فتقدر بمبلغ (١٥،٤٦) مليون دولار[٢٧].

اما الاستثمارات المشتركة العمانية – الصينية ، فقد دخلت مرحله جديدة في الثلث الثاني من العقد الجاري. ففي عام ٢٠١٦ اطلقت عمان خطتها الخمسية التاسعة. الخطة الاخيرة لرؤية عمان ٢٠٢٠، والتي استهدفت الدفع بسياسات التنويع الاقتصادي دفعات جذرية. وشرعت في إعداد استراتيجيتها التنموية الجديدة «عمان ٢٠٤٠»، وعلى رأس جدول أهدافها مواصلة التنويع الاقتصادي . وعلى الجانب الآخر اطلقت الصين عام ٢٠١٣ مبادرة الحزام والطريق[٢٨] .وقد هيأ الموقع الاستراتيجي لعمان امكانيات تعاون عالية مع مبادرة الحزام والطريق، فهي دولة منتجة للنفط والغاز، والمحطة البحرية الأولى لطريق الحرير البحري القادم من آسيا، وتشكل بسواحلها البحرية مركزا تجاريا يربط بين آسيا وإفريقيا والشرق الاوسط والبحر المتوسط ومنه الى اوروبا. وفي كل الاحوال تبدو الامكانيات التي تقدمها للمبادرة، احياء معاصرا لموقعها ودورها التجاري التاريخي القديم.

وتشير التقارير الاقتصادية إن إجمالي حجم الاستثمارات الصينية في السلطنة حتى نهاية ٢٠١٥، بلغ أكثر من(٢) مليار دولار،[٢٩]. كما وقعت سلطنة عمان والصين في ٢٣ ايار / مايو ٢٠١٦ اتفاقا لإنشاء مدينة صناعية تقدر استثماراتها بأكثر من(١٠) مليار دولار، منح الاتفاق الجانب الصيني حق الانتفاع والتطوير لإنشاء المدينة الصناعية المشتركة في منطقة الدقم الساحلية جنوب العاصمة مسقط، وتقدر الاستثمارات فيها بنحو(١٠،٧) مليار دولار حتى عام ٢٠٢٢.ويشمل مشروع المدينة الصناعية إنشاء مصفاة للنفط بطاقة إنتاجية تبلغ زهاء (٢٣٠) ألف برميل يومياً. كما يضم المشروع صناعات الطاقة الشمسية، ومشاريع

صناعات صغيرة ومتوسطة. ويبلغ عدد المشروعات التي سيتم تنفيذها بالمدينة نحو(٣٥) مشروعا، من بينها (١٢) مشروعا في مجال الصناعات الثقيلة تتضمن إنتاج الخرسانات التجارية، ومواد البناء والصناعات المرتبطة بها، وإنتاج الزجاج المصقول، وإنتاج الميثانول ومواد كيميائية أخرى، ومعالجة صهر الصلب، وإنتاج الألمنيوم، وإنتاج إطارات السيارات، ومشروع مواد البناء للحماية من المياه والتآكل، واستخراج المغنيسيوم من مياه البحر، ومشاريع كيميائية عطرية وغيرها[٣٠].

وأخيراً يمكن القول: إن العلاقات الاقتصادية الصينية– الخليجية علاقات تبادلية وثيقة فمنطقة الخليج العربي إحدى أهم البقاع الرئيسة في العالم لتصدير الطاقة (النفط – الغاز) والصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية لذلك فمن المنطقي دعم آفاق التعاون بين الجانبين من خلال زيادة حجم التبادل التجاري والاستثمار انطلاقاً من أن كل طرف في احتياج للطرف الآخر وخصوصاً خلال السنوات القادمة .

ثالثا": الموقف الصيني من مسألة الأمن في الخليج العربي :

إن المفهوم الصيني لأمن الخليج العربي يرتبط ارتباطا" وثيقا" بإستراتيجيتها لأمن الطاقة، الذي يقوم على مبدأ أن تتخذ الدولة كافة الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية لتأمين إمدادات مستقرة من الطاقة . وفق هذه الرؤية أضحى أمن الطاقة مرتبطا" ارتباطا" وثيقا" بالأمن القومي الصيني [٣١] .

وعليه ، فإن لمنطقة الخليج أهمية إستراتيجية للصين ، فالاستمرار في تدفق النفط الخليجي إليها والى العالم هو مصدر لتحقيق النمو الاقتصادي للجانبين معا" . ومن ثم إن المحافظة على أمن الخليج يكتسب أهمية إستراتيجية للصين التي بدأت تتبع مجموعة من السياسات لتحقيقه ، أهمها :

١– العمل الدبلوماسي لإبعاد المنطقة الخليجية عن شبح حرب جديدة تؤثر في إمدادات النفط، وتلقي بظلالها على أسعاره ، وذلك من خلال دعواتها المستمرة إلى ضرورة حل

الخلاف القائم بين الغرب وإيران حول برنامجها النووي ، بالطرق السلمية مع ضرورة الابتعاد عن المواجهة العسكرية .

٢- انتهاج الصين سياسة متوازنة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة على أمل ألا تخسر طرفا" أخر في أي صراع قادم قد ينعكس سلبا" عليها لاسيما فيما يتعلق بإمدادات الطاقة إليها [٣٢].

٣- الاستعداد لإبداء المساعدة لدول مجلس التعاون الخليجي في المجال العسكري والدفاعي ، خاصة في : مجالات التدريب ، التسليح ، الاستخبارات ، وفي المجال التكنولوجي العسكري ، والأمن الدفاعي ، ومكافحة الإرهاب .

٤- الاستعداد للتعاون وإبداء المساعدة في مواجهة التهديدات غير التقليدية ، كالقرصنة وتهديد أمن الممرات المائية الدولية ، وأمن الملاحة ، وتبادل المعلومات الأستخباراتية Cyber (Security) .

٥- تبني الصين ستراتيجية تقوم على بناء قوة بحرية عسكرية، ونشر قواتها في الدول الحليفة والصديقة وذلك لتأمين حركة المرور وأمن الممرات البحرية التي تنقل إليها النفط بشكل خاص من أية عمليات قرصنة أو إرهاب أو اندلاع أزمات وحروب إقليمية أو دولية من شأنها تعطيل وصول الواردات النفطية. عبر إستراتيجية (عقد من اللؤلؤ) والتي تضمنت بناء قاعدة بحرية في ميناء جوادر (Gwadar) الباكستاني وتزويده برادار إلكتروني مهمته مراقبة حركة الملاحة البحرية في مضيق هرمز وبحر العرب[٣٣].

وتقوم إستراتجية عقد اللؤلؤ (String of pearls strategy) على إنشاء سلسلة من المنشئات البحرية في موانئ دول صديقة حول الهند و المحيط الهندي و خليج البنغال. و كلمة اللؤلؤ هي محور للتواجد العسكري الصيني، حيث تمتد اللآلئ من سواحل البر الرئيس الصيني مرورا" بالمسطحات المائية لبحر الصين الجنوبي و مضيق ملقا و عبرالمحيط الهندي و بحر العرب والخليج العربي ، حيث أقامت الصين علاقات إستراتيجية و طورت قدرتها

من أجل تثبيت وجودها على طول خطوط المواصلات البحرية التي تربط الصين بالشرق الأوسط [٣٤].

وفي ظل سعي الصين لتبني سياسة تضمن لها أمن الطاقة فإنها تتبنى هذه الإستراتجية بهدف تحقيق أمن بحري على طول الطرق التي تسلكها إمدادات الطاقة الصينية من الخليج العربي إلى المحيط الهندي ومضيق ملقا، و قد طورت الصين هذه الإستراتجية حتى تكون القواعد العسكرية و الروابط الدبلوماسية بمثابة ضمان يحمي مصالحها النفطية والإستراتجية، وكذلك لخدمة مصالح الأمن الأوسع من خلال إستراتجية عقد اللؤلؤ التي تربط العلاقات عبر الدخول في استثمارات مع عدد من الدول في هذا الفضاء بشكل يسمح لها من تطبيق هذه الإستراتيجية. و سيكون ميناء جوادر الذي لا يبعد عن مضيق هرمز (الذي تمر عبره حوالي ٤٠% من واردات النفط العالمي) بـ٢٥٠ ميلا محورا" لهذه الإستراتيجية ، كما سيقدم هذا الميناء للصين معبرا" نهائيا" للنفط الخام القادم من الشرق الأوسط و يخدم هذا المشروع الصين من عدة نواحي من بينها :[٣٥].

١- سيمكن الصين من ضمان أمن واردات الطاقة الصينية القادمة من الخليج العربي التي توفر (٦٠%) من الحاجات الصينية.

٢- في حالة حصول أي مشكل يعرقل الإمدادات النفطية عبر الخليج العربي سيكون ميناء جوادر كطريق بديل يضمن الإمدادات.

٣- يمكن أن يكون الميناء كممر احتياطي لكل الشاحنات الصينية عبر الخليج العربي و مضيق ملقا.

٤- سيسمح الممر للصين من الرد في حالة تعرض شاحناتها لإعاقة في أي مكان، لكون الميناء يقع مقابل لمضيق هرمز الذي تقع فيه أهم مصادر الطاقة العالمية.

٥- كما سيمنح الميناء للصين لتعميق نفوذها الإستراتيجي في بحر العرب و المحيط الهندي.

وعليه ، أن الموقف الصيني من مسألة أمن الخليج العربي لم يخرج عن إطار سياسته الخارجية الهادفة لخدمة مصالحها الاقتصادية قبل كل شيء ، ولحاجتها لمزيد من الطاقة ولعدم قدرتها على توفير موارد الطاقة من الداخل .

رابعا": الأفاق المستقبلية لعلاقات الصين بدول مجلس التعاون الخليجي :

لكي نستشرف آفاق المستقبل في العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين، لا بد لنا من طرح السؤال التالي، ما هي المصالح المشتركة التي تدفع الطرفين الخليجي والصيني للسعي إلى تطوير وتعزيز العلاقات بينهما ؟ وما هي التحديات والعقبات التي قد تقف حائلاً دون تحقيق ذلك الهدف ؟

تتوافر العديد من المشتركات ونقاط الالتقاء التي تدفع العلاقات الصينية مع دول مجلس التعاون الخليجي قدما" نحو الامام، ويأتي في مقدمها العامل الاقتصادي ، فدول الخليج العربية تستطيع أن توفر عنصرين أساسيين في استراتيجية الصين الاقتصادية هما النفط والأسواق التجارية. فضلا" عن كونها دول جاذبة للاستثمارات فقد أكد (عبدالرحيم نقي) أمين عام اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي في بيان له تزامنا" مع زيارة الرئيس الصيني للسعودية في ٣٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٦ ، أنه من الممكن الوصول إلى فرص استثمارية هائلة من خلال توطيد العلاقات بين الصين ودول مجلس التعاون، خاصة أن دول المجلس توفر أحد أقل التكاليف التشغيلية في المنطقة والحد أدنى للقيود على الاستثمارات إضافة لبيئة عمل تنظيمية مجربة ومختبرة، ما يخلق بيئة عمل مواتية للاستثمارات الدولية. وبين أن الاتحاد كممثل للقطاع الخاص الخليجي مستعد لتقديم الدعم اللازم للجانبين لتسريع خطوات تنفيذ مشروع منطقة التجارة الحرة[٣٦] . كذلك تعد الصين ومنذ عام ٢٠٠٣ المستهلك الثاني للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة ، متجاوزة اليابان لأول مرة [٣٧]. كما تشير بعض التقارير بان الطلب الصيني على النفط سيستمر في الزيادة مع استمرار معدلات النمو العالية الحالية، إذ من المتوقع أن يصل إلى نحو (١٢) مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٠ والى (١٥) مليون برميل يومياً في عام ٢٠٣٠، مقارنة بنحو (١٠) مليون برميل يومياً في عام

٢٠١٥. في ضوء ما حققه الاقتصاد الصيني من معدلات نمو مرتفعة وصلت إلى نحو (٩%) سنوياً، وفي ضوء تزايد حجم الاستهلاك الخاص بموارد الطاقة ولاسيما النفط ، وتزايد حجم السكان فيها والذي وصل إلى نحو (١,٤٢) مليار في عام ٢٠١٨،[٣٨] وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن ما نسبته (٧٠%) من واردات النفط الصينية سيأتي من الشرق الأوسط بحلول عام ٢٠٢٠، وتحديداً من منطقة الخليج العربي، وتحتل المملكة العربية السعودية المركز الأول في قائمة الدول المصدرة للصين بنسبة (٢١%)، ثم إيران في المرتبة الثانية بنسبة (١٦%) من حجم الواردات الصينية من النفط. ومن المتوقع أن يصل اعتماد الصين على نفط منطقة الخليج العربي إلى نحو (٩٠%) من حاجة الصين بحلول عام ٢٠٢٠ [٣٩]. وقد دفع التطور والنمو الاقتصادي السريع الذي تشهده الصين خلال السنوات الأخيرة إلى البحث عن مصادر وإمدادات النفط الخام ، وهذا ما انعكس بشكل واضح على التوجه الصيني تجاه منطقة الخليج العربي، إذ أن معدلات النمو المرتفعة في الصين دفعتها إلى ضرورة السعي نحو تأمين احتياجاتها من (النفط والغاز) لتحقيق أمن الطاقة ، الذي يعد مسألة استراتيجية بل وأمن قومي في المقام الأول بالنظر إلى أهمية خطط التنمية بالنسبة لسياسات الحكومة الصينية داخليا"، وهو ما يفسر سياسات الصين تجاه منطقة الخليج العربي، حيث رأت أنه يجب العمل على تحقيق بيئة آمنة للمناطق التي توجد فيها منابع وطرق مرور النفط وذلك من خلال تبني مواقف حيادية تجاه الأزمات الإقليمية كافة ومفادها ضرورة تسوية تلك الأزمات بالطرق السلمية واستبعاد الخيار العسكري، بالإضافة إلى اقتراح الصين أطر محددة بشأن أمن الطاقة ومنها تأسيس المؤتمر الصيني– العربي للطاقة في مارس ٢٠١٢م، بهدف الاستغلال الأمثل لموارد الطاقة وإمكانية التعاون في مجال الطاقة النووية، من ناحية ثانية بدأت الصين منذ عقد التسعينيات في بناء سلسلة من الموانئ البحرية تمتد من "جوادر" غرب باكستان بالقرب من مضيق هرمز وحتى جزيرة "هينان" التابعة لها وهي الموانئ التي من خلالها سوف تتمكن الصين من تأمين طرق التجارة مع دول الشرق الأوسط ضمن استراتيجية أطلق عليها "الدفاع النشط". وكانت إحدى الآليات الدبلوماسية المهمة التي استخدمتها الصين

في توجهها الاقتصادي نحو دول المجلس هي استخدام آلية الحوارات الإستراتيجية بين الطرفين ، وكانت هناك ثلاث جلسات. الأولى عقدت في بكين في يونيو ٢٠١٠ عندما وقع الجانبان مذكرة تفاهم على الحوار الاستراتيجي بين جمهورية الصين الشعبية ومجلس التعاون لتعزيز التفاهم والتعاون المشترك في مجال التجارة والاستثمار ، الطاقة ، الثقافة ، التعليم والبحث العلمي والبيئة والصحة ، مما يدل على تنمية وتطور العلاقات . وفي مايو ٢٠١١ ، عقد الحوار الاستراتيجي الثاني في أبوظبي ، حيث اتفق الجانبان على عقد اجتماع للخبراء في أقرب وقت ممكن لتشكيل خطة عمل لتنفيذ الاتفاق الإطاري ومذكرات التفاهم ، وكانت النتيجة الأخرى الالتزام باستكمال مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة في أقرب وقت ممكن . أما الحوار الاستراتيجي الثالث فعقد في بكين عام ٢٠١٤ ، وفيه وافق الجانبان على إقامة شراكة إستراتيجية طويلة الأمد بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي. واستخدام الشراكات بدلا من التحالفات كان مقاربة صينية طويلة الأمد للدبلوماسية (٤٠).

ومن القضايا المهمة الأخرى موضوع الاهتمام المشترك ، تعزيز الأمن البحري ، الذي يمثل أحد أهم التحديات التي تواجه مصالح الصين الاقتصادية في منطقة الخليج العربي ، وذلك لارتباط موضوع الأمن البحري بأمن الطاقة ، خاصة في ظل تنامي الترابط العضوي بين المحيط الهندي والخليج العربي من ناحية وبين بحر العرب من ناحية أخرى على المستويين الاقتصادي والاستراتيجي . فالخليج العربي يعد من أهم المناطق الجيو– إستراتيجية في العالم ، فعبر منفذه مضيق هرمز يمر تقريبا" ثلث الإنتاج العالمي من النفط الخام . ومن خلال المضيق يمكن الوصول إلى بحر العرب فالمحيط الهندي . وبالتالي فان هذا المضيق يربط اكبر منطقة مصدرة للنفط الخام في العالم مع المحيط الهندي والتي من خلاله تستورد الصين إمدادات الطاقة وتنجز تبادلاتها التجارية .فالأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز لاتقتصر بوصفه ممرا" لناقلات النفط فقط وإنما أيضا" لطبيعته التجارية حيث إن جانبا" كبيرا من تجارة دول منطقة الخليج والصين تمر من خلاله وعبر مياهه . حتى أصبحت سلامة وأمن الملاحة في المحيط الهندي مرتبطين بسلامة وأمن الملاحة في مضيق هرمز .

ومن الناحية السياسية ، تبرز أهمية الدور السياسي للصين مع دول مجلس التعاون الخليجي كونها تملك حق النقض "الفيتو" داخل مجلس الأمن،[٤١]. كما ان لها مواقف ايجابية عديدة تجاه القضايا العربية، والخليجية . ومن ثم ففي إمكانها تعطيل صدور أي قرار عن هذا المجلس قد تجده ضارا" بمصالحها وعلى رأسها استمرار تدفق النفط إليها، لذا نجدها تحرص دوماً على تفعيل منتديات التعاون العربي الصيني، والإفريقي الصيني، فضلا عن الوصول إلى اتفاق منطقة التجارة الحرة الصينية الخليجية في أسرع وقت ممكن، وكذلك تبدي حرصها الدائم على أن علاقاتها بإسرائيل ليست على حساب علاقاتها الاستراتيجية مع الدول العربية، وأنها تكاد تكون محصورة في تجارة بعض المعدات العسكرية، ويعزز الدور السياسي للصين مع الدول العربية اهتمامها بتطوير سلاحها البحري للوجود بشكل فعال في المناطق الإستراتجية التي تشكل الحد البحري الحيوي لهذه المنطقة [٤٢].

كما أن هناك عاملاً مهماً يجمع الطرفين وهو الميراث الإيجابي للعلاقات الصينية – الخليجية والعربية بصورة عامة، بمعنى أنه لم يكن للصين أي مطامع استعمارية في منطقة الخليج ولم يبرز أي خلاف مباشر أو غير مباشر بين الطرفين حول القضايا المشتركة. كما أن هناك موقف الطرفين من القضايا التي تهم الطرف الآخر، فالدول الخليجية تدعم قضية الوحدة الصينية، وعلى الجانب الصيني يبرز دعم الصين للقضايا العربية التي تهم منطقة الخليج ومنها دعم القضية الفلسطينية. يضاف إلى ذلك السياسة الصينية القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وسياسة الانفتاح الاقتصادي المتزن [٤٣]. وثمة ملفات آخر يمكن أن تكون نقاط للالتقاء في العلاقات الصينية – الخليجية ، فالصين ، رغم علاقاتها المتميزة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، تتفق مع دول مجلس التعاون الخليجي بشأن الخطر النووي الإيراني، فهي ترفض حيازة إيران للسلاح النووي ، وهو أمر تتوافق فيه مع دول مجلس التعاون ، رغم تأكيدها على حق إيران في حيازة تكنولوجيا نووية سلمية . وفيما يتعلق بقضية الإرهاب ، هناك قدر كبير من التقارب الصيني مع وجهة النظر الخليجية، حيث تواجه الصين أعمال عنف من قبل مجموعات وفصائل إسلامية في منطقة شينجيانج

التي تقطنها أقلية مسلمة من الويغور ، في أقصى غرب البلاد . كما أشارت تقارير إلى نجاح عناصر من تنظيم داعش الإرهابي في الدخول الى الأراضي الصينية تمهيدا" لتنفيذ عمليات إرهابية . كل ما تقدم دفع الصين إلى الإعلان رسميا" في ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٥ عن دخولها الحرب ضد (تنظيم الدولة الإسلامية) ، ويمكن أن يشكل هذا الملف مجالا" مهما" للتعاون الخليجي – الصيني [٤٤].

ويعد ملف حقوق الإنسان والديمقراطية أحد الملفات التي يتقارب فيها موقف الصين مع مواقف دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث دأبت المنظمات الحقوقية الأمريكية والدولية على توجيه انتقادات إلى الجانبين معا" ، بمواصلة انتهاكاتهما لحقوق الإنسان ، وقمع المعارضين ، وفرض قيود صارمة على حرية التعبير ، وهو ملف تستطيع فيه الصين ودول المجلس تنسيق المواقف وتبني وجهات نظر حقوقية مشتركة والترويج لها على المنابر الدولية [٤٥] .

وعلى الرغم من تعدد محاور ونقاط الالتقاء قي العلاقات الصينية – الخليجية وتنوعها ، إلا أن هناك بعض التحديات التي تواجه هذه العلاقات ، من بينها :

التحدي الأول :علاقة دول مجلس التعاون الخليجي القوية بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي طالما مثلت الحليف الأكبر لعواصم الخليج، حيث ترى الصين أنه من الصعوبة بمكان الانفتاح بشكل كبير على دول المجلس في ظل هذه العلاقات الإستراتيجية بين الجانبين[٤٦].

التحدي الثاني : هو توازن العلاقات الصينية – الخليجية ، والعلاقات الصينية – الإيرانية، حيث أن كل تقارب مع دول الخليج العربية يعنى تنافراً مع طهران والعكس صحيح أيضا".

التحدي الثالث : القوانين والإجراءات البيروقراطية الحالية المطبقة في التعامل بين الجانبين الخليجي والصيني، كانسياب الأفراد والبضائع تحد من سرعة تطوير هذه العلاقات، خاصة في ظل تزايد أعداد الصينيين في دول الخليج من الأفراد والشركات.

التحدي الرابع : تردد الصين في الوقت الحالي في إنشاء علاقات إستراتيجية على شكل تحالفات نظراً لضعف الجانب السياسي لديها مقارنة بالجانب الاقتصادي وخوفاً من أن يحدث

تحركها هذا ردة فعل سلبية لدى الولايات المتحدة فتدخل معها في دائرة صراع قبل أن تتهيأ لهذا الوضع(٤٧).

التحدي الخامس : يمثل الموقف الصيني من بعض قضايا المنطقة أحد التحديات التي تواجه التطور الايجابي للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين ، وتمثل أيضا" تحديا" في الوقت نفسه للطموح الصيني لزيادة الحضور والنفوذ في منطقة الخليج بصورة كبيرة ، ففيما يتعلق بالموقف الصيني من التطورات السورية ، ورغم أن هذا الموقف قد تطابق في جانب كبير منه مع الموقف الروسي ، إلا انه لم يصل إلى درجة التحالف أو الصياغة المشتركة لسياسات الدولتين تجاه تلك التطورات ، وان كان هذا الموقف قد اقتصر على استخدام حق النقض (الفيتو) لمنع قرارات أو توجهات للولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي للضغط على النظام السوري ومحاصرة الدور الروسي في سوريا . ولاشك أن ما سبق قد رتب سلبيات كبيرة على علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع الصين التي لم تقتنع بأية مبررات لهذا الموقف ، ورأت فيه ليس فقط تقاربا" مع الموقف الروسي أو مساندة لنظام بشار الأسد الذي تتضاءل لديه المصالح الصينية قياسا" بمصالحها لدى دول مجلس التعاون الخليجي ، بل ترى تلك الدول إن ذلك الموقف الصيني يتضمن موقفا" مساندا" لإيران على المستوى الإقليمي وهو ما يتيح لها نفوذا" مؤثرا" على حساب نفوذ وحضور الدول الخليجية . كما أن الموقف الصيني من الأزمة اليمنية كان ولا يزال دون المستوى المطلوب من وجهة النظر الخليجية ، ولم يتجاوب مع القلق السعودي أو الخليجي بصفة عامة من التحرك الإيراني المساند للحوثيين . الأمر الذي يعني في النهاية إن الموقف الصيني من القضيتين السورية واليمنية لم يرتق إلى كسب ود وثقة دول المجلس ، كما إن تأرجح السياسة الصينية ومحاولتها ترضية إيران على حساب مصالح دول الخليج العربية سوف يكون لها مردودا" سلبيا" على تنمية العلاقات وتطورها(٤٨).

التحدي السادس : اعتماد الطرفين الخليجي والصيني على مصادر المعلومات والإعلام الغربي في تشكيل رؤيته ومعلوماته عن الآخر، وخصوصا الوسائل التي تسيطر عليها الولايات المتحدة وبريطانيا (CNN و BBC)، [٤٩] .والذي يتسبب في:

– نقل الصور المشوهة، وتنشئان سوء الفهم لدى كل طرف عن الآخر، مما يزيد الجهل ويعقد العلاقة.

– أن علاقات الصين بدول مجلس التعاون الخليجي ودورها المستقبلي في العلاقات الدولية يستلزم وضوح الرؤية ضد محاولات التشويه والتشويش التي تقوم بها عناصر دولية معادية، بهدف بث الفرقة والتشكيك والاختلافات في علاقات الطرفين .

– إعطاء الانطباع الخاطئ للقيادات والمفكرين الصينيين عن منطقة الشرق الأوسط ودفعها للابتعاد عن الخوض في سياساتها، حيث تعرف المنطقة وفق هذه المصادر بأنها : منطقة مضطربة وفيها توقع غير المتوقع ، قضايا المنطقة معقدة جدا ولا يمكن حلها ، المنطقة مليئة بالمخاطر والجهل والتخلف ، تعتبر المنطقة منبع الإرهاب في العالم سواء الإرهاب الأصولي أو الراديكالي ، لا تستطيع الصين التأثير في المنطقة وهي على هذه الحال .

– صعوبة اللغة الصينية مما يحول دون انتشارها في الأوساط العربية وبالعكس .

وفي الختام ، فإن نقاط الالتقاء ومجالات التعاون في العلاقات الصينية – الخليجية تتفوق كثيرا على نقاط الافتراق والمحددات التي تقف عائقا إمام تطور علاقات الطرفين ، مما ينبئ بمستقبل واعد لاسيما إن الطريفين يؤمن بفكرة الاحتياج الاستراتيجي بمعنى إدراك كل طرف احتياجه للطرف الآخر ، ويتوقف ذلك أيضا على رغبة الطرفين بإحداث نقلة نوعية في علاقاتهما وصولا إلى التحالف الاستراتيجي ، فالصين إذا أرادت أن تتعامل مع دول مجلس التعاون الخليجي وفق مبدأ الشراكة الإستراتيجية ، عليها أن تتخلى عن سياسة الألوان الرمادية، والمواقف المترددة أو غير الواضحة ، وأن تحسم أمرها كقوة كبرى ومرشحة للتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية في غضون أعوام قليلة من حيث الناتج المحلي الإجمالي ، وأن تدخل بقوة إلى الساحة الدولية بسياسات واضحة المعالم تصاحبها مواقف محددة ،

والتزامات واضحة تقود إلى وضع استراتيجيات وترجمتها إلى أفعال ، وان تتعامل مع دول مجلس التعاون الخليجي من منطلق الشراكة الإستراتيجية بكل ما تشمله ، وليس كسوق للصادرات والواردات أو مخزونا" للنفط الخام والغاز الطبيعي ، وفي اعتقادنا إذا بادرت الصين بذلك سوف تجد إقبالا" من دول مجلس التعاون الخليجي .

الاستنتاجات :

توصل البحث إلى الاستنتاجات الرئيسة الآتية :

١- يعد العامل الاقتصادي أحد العوامل الفاعلة في التوجه الصيني نحو دول مجلس التعاون الخليجي ،لاسيما في ضمان الحصول على مصدر دائم للنفط الخام والغاز الطبيعي ، كما تعد المنطقة سوقا" واعدة للبضائع الصينية ، ومصدرا" للحصول على الاستثمارات .

٢- توصل البحث الى إن الصين ؛ (المارد الراقد في الشرق) كما وصفها نابليون بونابرت ، والذي (استيقظ الآن) على حد تعبير الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون ، تحظى بأهمية كبيرة من وجهة نظر دول مجلس التعاون الخليجي، فالصين من الدول الكبرى المرشحة لأن تكون أحد أقطاب النظام الدولي في المدى المنظور لما تتمتع به من قدرات وإمكانات، فهي الدولة الأكثر سكاناً في العالم، ، كما تسيطر على أكبر رقعة جغرافية في العالم، وتملك ثالث أضخم ترسانة نووية في العالم، وتتمتع بأعلى نمو اقتصادي في العالم، وكل ما تقدم أدى إلى رواج توقعات بأن الصين ستتخطى الولايات المتحدة كأكبر قوة اقتصادية في العالم في نقطة ما في مطلع القرن الحادي والعشرين.

٣- اثبت البحث إن زيادة الطلب الصيني على الطاقة ، واعتماده في معظم وارداته النفطية على منطقة الخليج العربي ، سيؤدي إلى زيادة حساسية الصين إزاء منطقة الخليج ، فأمن الطاقة ذو صلة وثيقة بالأمن الإقليمي الخليجي ، وأن من شأن أي انقطاع في الإمدادات النفطية قد يؤثر في الاقتصاد الصيني ويتسبب في عواقب كارثية . وعلى الرغم من ذلك ظلت

الصين تنتهج سياسة النأي بالنفس وتتجنب الدخول في أزمات المنطقة ومشاكلها ، لصالح سياسات تجارية واستثمارية بحتة تعود عليها وعلى شركائها بالنفع .

٤- اثبت البحث أن للصين مصالح جيوبولتيكية متعددة في منطقة الخليج بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام ، من بينها رفض الهيمنة الانفرادية لأي قوة على المنطقة ، ومنع ظهور أي نظام معاد للصين فيها، وعدم تقديم الدعم لأي قوى انفصالية داخل الصين ، ومعارضة أي تأييد رسمي من دول المنطقة لاستقلال تايوان ، مع كسب التأييد الرسمي من حكومات المنطقة لسياستها ضد (تايبيه) عاصمة تايوان ، والحصول على تأييد دول الخليج للإستراتيجية الصينية الخاصة بمواجهة الإرهابيين والانفصاليين الويجور ، وتأمين إمدادات النفط ، وتوفير أسواق للصادرات الصينية من السلع والخدمات .

٥- توصل البحث إلى أن الأمن البحري يمثل أحد أهم التحديات الرئيسة التي تهدد سيادة الصين ومصالحها الحيوية في منطقة الخليج العربي ، وذلك لارتباط موضوع الأمن البحري بأمن الطاقة ، خاصة في ظل تنامي الترابط العضوي بين المحيط الهندي والخليج العربي من ناحية وبحر العرب من ناحية أخرى على المستويين الاقتصادي والاستراتيجي .

٦- وفي الختام ، توصل البحث إلى إن العلاقات الحالية بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين، سوف تزداد أهميتها في إطار مبادرة (الحزام والطريق) التي طرحتها بكين عام ٢٠١٣م، لإحياء طريق الحرير القديم الذي يربط بين قارات آسيا، وأوروبا، وإفريقيا لتعزيز التعاون وزيادة التنمية بين دول حزام الطريق التي تعد دول مجلس التعاون الخليجي من أهم محطاته.

هوامش البحث :

1- Rumi Aoyama, “One Belt, One Road”: China's New Global Strategy , Journal of Contemporary East Asia Studies, The Journal of Contemporary China Studies, Vol. 5, No. 2 , Published online: 28 Mar 2017, pp.4-5. https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/24761028.2016.11869094

2- Dr. Christina Lin , The Belt and Road and China's Long-term Visions in the Middle East , ISPSW Strategy Series: Focus on Defense and International Security , Issue No. 512 , Oct 2017 ,pp.2.
http://www.ispsw.com/wp-content/uploads/2017/10/512_Lin.pdf
3- Ibid ,p.2-3.
4- 3- Jonathan Fulton , The G.C.C. Countries and China's Belt and Road Initiative (BRI): Curbing Their Enthusiasm? , Middle East Institute, 17 Oct 2017,p.1.
http://www.mei.edu/content/map/gcc-countries-and-chinas-belt-and-road-initiative
5- (China's Arab Policy Paper) , xinhua net , 13 Jan 2016 ,pp.5-6.
http://www.xinhuanet.com/english/china/2016-01/13/c_135006619.htm
6-Wang Jian , "One Belt One Road": A Vision for the Future of China-Middle East Relations , REPORTS , Al Jazeera Centre for Studies , 9 May 2017 , pp.1-2.
http://studies.aljazeera.net/en/reports/2017/05/belt-road-vision-future-china-middle-east-relations-170509102227548.html
7- Chinese National Development and Reform Commission, "Vision and actions on jointly building Silk Road Economic Belt and 21st Century Maritime Silk Road," March 2015.
http://news.xinhuanet.com/english/china/2015-03/28/c_134105858.htm
٨- حمدي عبد الرحمن ، أفريقيا وتحولات النظام الدولي : حلم الطريق البديل من الكاب إلى القاهرة ، الطبعة الأولى ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٧ ، ص ١١٤.
٩- عمر الشهابي،احمد العوفي ، خليل بوهزاع (محررون)،الثابت والمتحول ٢٠١٧،الخليج والاصلاح الاقتصادي في زمن الازمة النفطية،مركز الخليج لسياسات التنمية،الكويت،٢٠١٧،ص٩٩ .
١٠- محمد محمود صبري صيدم ، دور النفط في السياسة الخارجية الصينية ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الازهر ، غزة ، ٢٠١٤ ، ص ٧٩-٨٠ .
11- Chi Hung KWAN , Risk of Stagflation Growing with Crude Oil Prices at Record High , Articles , Research Institute of Economy, Trade and Industry (RIETI) , 25 June 2008 , p.1.
https://www.rieti.go.jp/en/china/08062501.html
١٢- فهد مزبان خزار ، الابعاد الاستراتيجية للعلاقات الايرانية – الصينية ، مجلة دراسات ايرانية ، العدد (١٥) ، مركز الدراسات الايرانية ، جامعة البصرة ، اذار ٢٠١٢ ، ص٩ .

١٣- أحمد صالح العثيم ، العلاقات الاقتصادية الخليجية والفاعلين الدوليين الصين ، صحيفة الجزيرة، العدد (١٢٩٠٠) ، السعودية ، في ٢٣ / ١ / ٢٠٠٨ ، ص١.على الرابط التالي :
http://www.al-jazirah.com/2008/20080123/rj1.htm

١٤- ينظر: (١٠,٦ مليار دولار التبادل التجاري بين قطر والصين) ، الراية الاقتصادية ، صحيفة الراية القطرية ، في ٣٠ / ٩ / ٢٠١٥ ، ص٢ . على الرابط التالي :
http://www.raya.com/Mob/GetPage/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/072c1ed8-e4b7-4f2f-b212-867f99eb0209

١٥- احتسبت البيانات بالاعتماد على جدول (٤) .

16- The Economist , Intelligence Unit , GCC Trade and Investment Flows A report by The Economist Intelligence Unit , 2014 ,p.9.
https://perspectives.eiu.com/sites/default/files/GCC%20Trade%20and%20investment%20flows.pdf

١٧- منى حجازي ، النفط محركا.. توجهات الصين نحو الشرق الأوسط ، تقارير ، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية ، ١٩ مارس ٢٠١٨ ، ص٥-٦ .
https://elbadil-pss.org/2018/03/19/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-

١٨- ناصر التميمي ، دول الخليج والتوجه شرقا" : بين تنويع الشراكات وتداعيات الأزمة الخليجية ، تقارير ، مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٨ ديسمبر ٢٠١٧ ، ص٥ .
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/12/171228121105971.html

19- Lee Hudson Teslik , China-Gulf Economic Relations , Council on Foreign Relations , 2 June 2008 , p.2.
https://www.cfr.org/backgrounder/china-gulf-economic-relations

٢٠- (كيف أصبحت الصين الأولى في التبادل التجاري مع السعودية استيراداً وتصديراً)، صحيفة المدينة , مؤسسة المدينة للصحافة والنشر , ١٥ / ٣ / ٢٠١٧ ، ص١-٢ .
https://www.al-madina.com/article/513999

٢١- ينظر : أبراهيم الغامدي ،(الصناعات السعودية تقتحم سور الصين وتضخ (٤٨) مليار ريال في ٦٠مشروعاً)، صحيفة الرياض، العدد (١٤٥١٣)، في ١٩ مارس ٢٠٠٨ ، ص٢ .
http://www.alriyadh.com/327169

٢٢- ينظر :(الاستثمارات الصينيّة في الإمارات سجّلت ٩ بلايين دولار عام ٢٠١٧)، صحيفة الحياة ، ١٧ يوليو ٢٠١٨ ، ص١ .

http://www.alhayat.com/article/4592640/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%

٢٣- ينظر: (العلاقات الإماراتية – الصينية: أطرٌ موسّعة – الجزء الثاني) ، دراسات وبحوث ، مركز المزماة للدراسات والبحوث ، ٢٧ مايو ٢٠١٨ ، ص٤-٥ .

http://almezmaah.com/2018/05/27/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%

٢٤- ينظر : (السفير لي تشن: الصين تنظر إلى قطر كحليف مهم في الخليج) صحيفة الشرق ، الدوحة ، في ١٦ / ١٠ م ٢٠١٧ ، ص٢ .

https://www.al-sharq.com/article/16/10/2017/%D8%A7%D9%84%D8

٢٥- ينظر : القنصلية العامة لدولة قطر في قوانغتشو ،(العلاقات القطرية – الصينية) ، جمهورية الصين الشعبية . على الرابط التالي :

http://guangzhou.consulate.qa/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8

٢٦- ينظر: (الكويت والصين.. شراكة على طريق "مدينة الحرير")، صحيفة القدس العربي،١٧ يوليو / تموز ٢٠١٨ . على الرابط التالي :

http://www.alquds.co.uk/?p=976067

٢٧- أنور يوسف العبدالله ، العلاقات البحرينية الصينية في ربع قرن ، المركز العربي للمعلومات ،٥/١ / ٢٠١٤ ،ص ٢ . على الرابط التالي :

http://www.arabsino.com/articles/14-05-03/11197.htm

٢٨- صلاح أبو نار ، العلاقات العمانية – الصينية: المسيرة والمستقبل ، صحيفة عمان اليوم ، في ٢٨ أغسطس ٢٠١٨ . على الرابط التالي :

http://www.omandaily.om/595112/

٢٩- ينظر : (الصين تبني مدينة صناعية في عمان) ، مال واعمال ، موسوعة RT الروسية ، في ٢٤ / ٥ / ٢٠١٦ . على الرابط التالي :

https://arabic.rt.com/news/824521-%D8%A7%D9%

٣٠- المصدر نفسه .

٣١- عدنان خلف البدراني، أهمية أمن الطاقة في الساسة الخارجية الصينية، مجلة دراسات دولية، العدد (٦٦) ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ،جامعة بغداد ،٢٠١٦، ص٢٧٩-٢٨٠ .

٣٢- عمار شرعان ، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي ، الطبعة الأولى ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين – ألمانيا ، ٢٠١٧ ، ص ٢٤٦ .

33- Gurmeet Kanwal , PAKISTAN'S GWADAR PORT: A NEW NAVAL BASE IN CHINA'S STRING OF PEARLS IN THE INDO-PACIFIC , Asia Maritime Transparency Initiative and The Center for Strategic and International Studies (CSIS) , 4 April 2018 ,p.p.2-3

https://amti.csis.org/gwadar-port-naval-base-string-pearls/

34-Christopher J. Pehrson , string of Pearls: meeting the challenge of china's rising power across the Asian littoral , Strategic Studies Institute (SSI) , July 2006 ,p.p.3-4.

http://ssi.armywarcollege.edu/pdffiles/pub721.pdf

٣٥- زكريا بن سماعيل ، أبعاد التوجه العسكري الأمريكي في شرق آسيا و الباسيفيك بعد نهاية الحرب الباردة ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، ٢٠١٣، ص ١٤٦-١٦٥.

٣٦- ينظر :(منطقة التجارة الحرة مع الصين تخلق فرصاً استثمارية هائلة) ، صحيفة الاتحاد ، الامارات ، في ٣١ يناير ٢٠١٦ ، ص١ . على الرابط التالي :

https://www.alittihad.ae/article/4428/2016/%D9%85%D9%86%D8%B 7

37- Simon Henderson,China and Oil: The Middle East Dimension , POLICY WATCH 898 , The Washington Institute , 15 September 2004 , p.1-2.
https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/china-and-oil-the-middle-east-dimension

38- World Population Review , China Population 2018 , On the following link:
http://worldpopulationreview.com/countries/china-population/

٣٩- سليم كاطع علي ، أمن الطاقة في الإدراك الاستراتيجي الصيني ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، الاقتصادية والسياسية ،٢١ أغسطس ٢٠١٧ ، ص٢.

https://democraticac.de/?p=48595

40- Xuming QIAN & Jonathan FULTON , China-Gulf Economic Relationship under the "Belt and Road" Initiative , Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies , Article views: 104 , Shanghai International Studies University , Published online: 17 July 2018 ,p.p.16-17.

41- Xue Lei , China as a Permanent Member of the United Nations Security Council , INTERNATIONAL POLICY ANALYSIS , UN Security Council in Focus, April 2014 ,p. 15.
http://library.fes.de/pdf-files/iez/10740.pdf

٤٢-عاهد مسلم المشاقبة ، البعد السياسي للعلاقات العربية – الصينية وافاقها المستقبلية ، مجلة دراسات (العلوم الإنسانية والاجتماعية) ،المجلد (٤١) ، ملحق (١) ، ٢٠١٤ ، ص٣٨٧.

٤٣- نايف علي عبيد ، العلاقات الخليجية – الصينية : مجالات واليات التعاون ، مجلة آراء حول الخليج ، النسخة الالكترونية ، ٢٨ / ٦ / ٢٠١٤ ، ص٤-٥ .على الرابط التالي :
http://araa.ae/index.php?view=article&id=879:2014-06-28-10-56-40&Itemid=172&option=com_content

٤٤- معتز سلامة ، من التواجد الناعم إلى الحضور العسكري : كيف تكون الصين شريكا" أساسيا" في أمن الخليج؟، مجلة آراء حول الخليج ، العدد (١٠٦) ،مركز الخليج للأبحاث ، أبريل ٢٠١٦ ، ص٦٢ .

45- Human Rights Watch ,China :Events of 2017 , New York , 2018 ,p.2-3 . On the following link :
https://www.hrw.org/world-report/2018/country-chapters/china-and-tibet
See also:
- Human Rights Watch , Arab Gulf States: Assault on Online Activists , New York ,12 July 2017 , p.2.
https://www.hrw.org/news/2017/07/12/arab-gulf-states-assault-online-activists

٤٦- علي العطري ، أهمية الطاقة ودورها في توجيه السياسة الخارجية الصينية ١٩٩٣ – ٢٠٠٧ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر – بن يوسف بن خدة ، ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ ، ص ١١٤-١١٥.

٤٧-نايف علي عبيد،العلاقات الخليجية– الصينية:مجالات واليات التعاون،مصدر سابق،ص٤-٥ .

٤٨- محمد مجاهد الزيات ، العلاقات العسكرية الصينية – الخليجية : تعاون دون شراكات إستراتيجية دفاعية آو تصنيع عسكري ، مجلة آراء حول الخليج ، النسخة الالكترونية ، في ٣ / ٤ / ٢٠١٦ ، ص ٤ .على الرابط التالي :
http://araa.sa/index.php?view=article&id=3704:2016-04-03-08-22-12&Itemid=172&option=com_content

٤٩- علاء عبد الحفيظ محمد ، السياسة الصينية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي: الثوابت والمتغيرات ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٤١٨) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، كانون الأول ٢٠١٣ ، ص٢٠-٢١ .

مصادر البحث :

أولا" : المصادر العربية :

١- الكتب :

١- شرعان،عمار،السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي ، الطبعة الأولى ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين – ألمانيا ، ٢٠١٧ .

٢- الشهابي ، عمر ، واحمد العوفي ، خليل بوهزاع (محررون) ، الثابت والمتحول ٢٠١٧، الخليج والاصلاح الاقتصادي في زمن الازمة النفطية ، مركز الخليج لسياسات التنمية ، الكويت ، ٢٠١٧ .

٣- عبد الرحمن ، حمدي ، أفريقيا وتحولات النظام الدولي : حلم الطريق البديل من الكاب إلى القاهرة، الطبعة الأولى ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٧ .

٢- الرسائل الجامعية :

١- بن سماعيل ، زكريا ، أبعاد التوجه العسكري الأمريكي في شرق آسيا و الباسيفيك بعد نهاية الحرب الباردة ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، ٢٠١٣ .

٢- صيدم ، محمد محمود صبري ، دور النفط في السياسة الخارجية الصينية ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الازهر ، غزة ، ٢٠١٤ .

٣- العطري، علي، أهمية الطاقة ودورها في توجيه السياسة الخارجية الصينية ١٩٩٣ – ٢٠٠٧ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر– بن يوسف بن خدة ، ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ .

٣- الدوريات :

١- البدراني ، عدنان خلف ، أهمية أمن الطاقة في الساسة الخارجية الصينية ، مجلة دراسات دولية، العدد (٦٦) ،مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٦ .

٢- خزار ، فهد مزبان ، الابعاد الاستراتيجية للعلاقات الايرانية – الصينية ، مجلة دراسات ايرانية ، العدد (١٥)، مركز الدراسات الايرانية ، جامعة البصرة ، اذار ٢٠١٢ .

٣-الزيات،محمد مجاهد ، العلاقات العسكرية الصينية – الخليجية : تعاون دون شراكات إستراتيجية دفاعية آو تصنيع عسكري ، مجلة آراء حول الخليج ، النسخة الالكترونية ، في ٣ / ٤ / ٢٠١٦ .

٤- سلامة،معتز، من التواجد الناعم إلى الحضور العسكري : كيف تكون الصين شريكا" أساسيا" في أمن الخليج ؟، مجلة آراء حول الخليج ، العدد (١٠٦) ،مركز الخليج للأبحاث، أبريل ٢٠١٦ .

٥- عبيد ، نايف علي ، العلاقات الخليجية – الصينية : مجالات واليات التعاون ، مجلة آراء حول الخليج ، النسخة الالكترونية ، ٢٨ / ٦ / ٢٠١٤ .

٦- محمد،علاء عبد الحفيظ ، السياسة الصينية تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي: الثوابت والمتغيرات، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٤١٨) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، كانون الأول ٢٠١٣ .

٧- المشاقبة ،عاهد مسلم ، البعد السياسي للعلاقات العربية – الصينية وافاقها المستقبلية ، مجلة دراسات (العلوم الإنسانية والاجتماعية) ، المجلد (٤١) ، ملحق (١) ، ٢٠١٤ .

٤- التقارير :

١- التميمي ، ناصر ، دول الخليج والتوجه شرقا" : بين تنويع الشراكات وتداعيات الأزمة الخليجية ، تقارير ، مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٨ ديسمبر ٢٠١٧ .

٢- حجازي ،منى ، النفط محركا.. توجهات الصين نحو الشرق الأوسط ، تقارير ، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية ، ١٩ مارس ٢٠١٨ .

٣- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد٢٠١٧، أبو ظبي ، ٢٠١٧ .

٤- المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، تقرير التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون وجمهورية الصين الشعبية ، مارس ٢٠١٦ .

٥- الصحف :

١- أبو نار ، صلاح ، العلاقات العمانية – الصينية: المسيرة والمستقبل ، صحيفة عمان اليوم ، في ٢٨ أغسطس ٢٠١٨ .

٢- العثيم ، أحمد صالح ، العلاقات الاقتصادية الخليجية والفاعلين الدوليين الصين ، صحيفة الجزيرة، العدد (١٢٩٠٠) ، السعودية ، في ٢٣ / ١ / ٢٠٠٨ .

٣- ينظر : (منطقة التجارة الحرة مع الصين تخلق فرصاً استثمارية هائلة) ، صحيفة الاتحاد ، الامارات ، في ٣١ يناير ٢٠١٦ .

٤- ينظر : (١٠,٦ مليار دولار التبادل التجاري بين قطر والصين) ، الراية الاقتصادية ، صحيفة الراية القطرية ، في ٣٠ / ٩ / ٢٠١٥ .

٥- ينظر:(كيف أصبحت الصين الأولى في التبادل التجاري مع السعودية استيراداً وتصديراً)، صحيفة المدينة , مؤسسة المدينة للصحافة والنشر , ١٥ / ٣ / ٢٠١٧ .

٦- ينظر : أبراهيم الغامدي ، (الصناعات السعودية تقتحم سور الصين وتضخ (٤٨) مليار ريال في ٦٠مشروعاً) ، صحيفة الرياض ، العدد (١٤٥١٣) ، في ١٩ مارس ٢٠٠٨ .

٧- ينظر : (الاستثمارات الصينيّة في الإمارات سجّلت ٩ بلايين دولار عام ٢٠١٧) ، صحيفة الحياة ، ١٧ يوليو ٢٠١٨ .

٨- ينظر : (السفير لي تشن: الصين تنظر إلى قطر كحليف مهم في الخليج) صحيفة الشرق ، الدوحة ، في ١٦ / ١٠ م ٢٠١٧ .

٩- ينظر : (الكويت والصين.. شراكة على طريق "مدينة الحرير") ، صحيفة القدس العربي، ١٧ يوليو / تموز ٢٠١٨ .

٦- مواقع الانترنت :

١- العبدالله ،أنور يوسف ، العلاقات البحرينية الصينية في ربع قرن ، المركز العربي للمعلومات ، ١/ ٥ / ٢٠١٤. على الرابط التالي :

http://www.arabsino.com/articles/14-05-03/11197.htm

٢- علي ، سليم كاطع ، أمن الطاقة في الإدراك الاستراتيجي الصيني ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، الاقتصادية والسياسية ، ٢١ أغسطس ٢٠١٧. على الرابط التالي :
https://democraticac.de/?p=48595

٣- ينظر : (الصين تبني مدينة صناعية في عمان) ، مال واعمال ، موسوعة RT الروسية ، في ٢٤ / ٥ / ٢٠١٦ . على الرابط التالي :
https://arabic.rt.com/news/824521-%D8%A7%D9%

٤- ينظر : (العلاقات الإماراتية – الصينية: أطرٌ موسّعة – الجزء الثاني) ، دراسات وبحوث ، مركز المزماة للدراسات والبحوث ، ٢٧ مايو ٢٠١٨ . على الرابط التالي :
http://almezmaah.com/2018/05/27/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%

ثانيا" : المصادر الانكليزية :

1- Aoyama , Rumi, "One Belt, One Road": China's New Global Strategy , Journal of Contemporary East Asia Studies, The Journal of Contemporary China Studies, Vol. 5, No. 2 , Published online: 28 Mar 2017.

2- Chinese National Development and Reform Commission, "Vision and actions on jointly building Silk Road Economic Belt and 21st Century Maritime Silk Road," March 2015.

3- Fulton, Jonathan , The G.C.C. Countries and China's Belt and Road Initiative (BRI): Curbing Their Enthusiasm? , Middle East Institute, 17 Oct 2017.

4- Henderson ,Simon , China and Oil: The Middle East Dimension , POLICY WATCH 898 , The Washington Institute , 15 September 2004.

5- Human Rights Watch ,China :Events of 2017 , New York , 2018.

6- Jian , Wang , "One Belt One Road": A Vision for the Future of China-Middle East Relations , REPORTS , Al Jazeera Centre for Studies , 9 May 2017.

7- Kanwal ,Gurmeet , PAKISTAN'S GWADAR PORT: A NEW NAVAL BASE IN CHINA'S STRING OF PEARLS IN THE INDO-PACIFIC , Asia Maritime Transparency Initiative and The Center for Strategic and International Studies (CSIS) , 4 April 2018 .

8- Kwan, Chi Hung , Risk of Stagflation Growing with Crude Oil Prices at Record High , Articles , Research Institute of Economy, Trade and Industry (RIETI) , 25 June 2008.

9- Lei, Xue , China as a Permanent Member of the United Nations Security Council , INTERNATIONAL POLICY ANALYSIS , UN Security Council in Focus, April 2014.
10- Lin, Dr. Christina , The Belt and Road and China's Long-term Visions in the Middle East , ISPSW Strategy Series: Focus on Defense and International Security , Issue No. 512 , Oct 2017.
11- Pehrson , Christopher J. , string of Pearls: meeting the challenge of china's rising power across the Asian littoral , Strategic Studies Institute (SSI) , July 2006 .
12- Teslik, Lee Hudson , China-Gulf Economic Relations , Council on Foreign Relations , 2 June 2008.
13- The Economist , Intelligence Unit , GCC Trade and Investment Flows A report by The Economist Intelligence Unit , 2014.